# ٢ ـ البيئة الإقليمية

د. حسن أبو طالب(*)

## مقدمة

يشير تعبير البيئة إلى مجمل الخصائص المادية والمعنوية السائدة فى لحظة تاريخية معينة، والتى تحيط بحدث أو أزمة ما، والتى تشكل بدورها مدخلات ومؤثرات ـ وإن بدرجات مختلفة ـ لهذا الحدث/ القضية محل الدراسة.

وتعد البيئة الكلية الإقليمية أو الدولية عنصراً مهمّا فى فهم أسباب أزمة ما، وفى التعرف على أهداف أطرافها المباشرين أو غير المباشرين، كما تسهم فى التيقن من مدى تحقيق أطراف الأزمة للأهداف التى حركتهم على نحو معين، إما لبدء الأزمة أو تصعيدها أو التوقف عند نقطة معينة. وهكذا ففى تلك البيئة تتجمع عوامل عدة يلعب كل منها دوراً سواء فى تصعيد الأزمة أو استيعابها أو تقديم بعض عناصر الحل لها.

وفى العدوان الإسرائيلى على لبنان صيف العام ٢٠٠٦ تتكشف علاقات وثيقة بين قرار الحرب الإسرائيلى فى حد ذاته وبين مجمل الظروف التى تحيط بلبنان كبلد ونظام سياسى تتقاطع علاقاته وتشابكاته مع القضايا والأزمات فى مجمل الإقليم، والمتمثلة فى صورة عدة أزمات ضاغطة ومتصاعدة بدرجات مختلفة، ولكل منها علاقة ما بقرار الحرب الإسرائيلى من ناحية، وبالدعم الأمريكى لهذه الحرب من ناحية أخرى، والذى وصل إلى حد المشاركة والتواطؤ من أجل تأخير الجهود التى بذلت من أجل إيقاف العدوان والتوصل إلى تسوية ما له. كما تعنى البيئة أيضا التيارات السياسية والفكرية السائدة فى الإقليم، والتى اشتبكت على نحو ما مع الأزمة المعنية.

(*) خبير بمركز الأهرام الإستراتيجى.

وفى حالة الحرب على لبنان تبدو إشكالية الخلاف بين السنة والشيعة من ناحية وما يعرف بالحرب على الإرهاب بالمعنى الفكرى والأيديولوجى عنصرين رئيسين فى تفسير بعض التحركات الإقليمية التى أحاطت بالعدوان الإسرائيلى على لبنان، وفيما طرحته الدوائر الإسرائيلية والأمريكية إبان العدوان نفسه حول تشكيل ما وصف بجبهة معتدلين تجمع بين إسرائيل والدول العربية السنية المعتدلة لمواجهة النفوذ الإيرانى المتصاعد فى المنطقة، وما قد يسببه من نشوء هلال شيعى مفترض من ناحية أخرى يضم إيران وحلفاءها ممثلين فى سوريا وحزب الله اللبنانى مرورا بالعراق الذى تقوده حكومة تسيطر عليها عناصر وأهواء شيعية بارزة.

وواقع الأمر أن هذه الدراسة ليست معنية بتطورات كل مدخل، سواء فى صورة أزمة أو قضية معينة كل على حدة، ولكنها معنية بالعلاقات التشابكية والتداخلية بين الأزمات المختلفة والاتجاهات السياسية السائدة فى حد ذاتها وبين اندفاع إسرائيل فى شن حرب على لبنان، استهدفت من بين أهدافها المعلنة إعادة بلورة الاتجاهات الأساسية فى الإقليم ككل، وبناء توازنات وعلاقات قوى جديدة بين الأطراف الأساسية فى الإقليم، وبحيث تصب هذه التوازنات فى مصلحة قوة الردع الإسرائيلية وتدعيم النفوذ الأمريكى، وتطويق النفوذ الإيرانى ونفوذ حلفاء إيران المحليين فى المنطقة وأبرزهم حزب الله اللبنانى.

وفقًا لهذا الهدف العام سيتم إلقاء الضوء على العلاقات التشابكية بين هذه الخصائص والمتمثلة فى أزمات واتجاهات سياسية جديدة قديمة فى الآن نفسه فى المنطقة العربية والإقليمية، مع محاولة ربطها بقرار الحرب الإسرائيلية على لبنان.

ولإلقاء الضوء على مكونات البيئة الإقليمية التى صاحبت العدوان الإسرائيلى على لبنان سوف نشير إلى النقاط التالية:

١ ـ الخصائص العامة للنظام الإقليمى العربى.. الانقسام وضعف الفاعلية.

٢ ـ سطوة الاختراقات الخارجية للقضايا والأزمات العربية.

٣ ـ تصاعد النفوذ الإيرانى الإقليمى وزيادة حدة المواجهة مع الغرب والولايات المتحدة.

٤ ـ بروز الانقسام المذهبى الطائفى كمحرك للعلاقات العربية الإقليمية، ومؤثر بشدة فى الحالة اللبنانية نفسها.

٥ ـ جمود عملية السلام العربية الإسرائيلية.

٦ ـ صعود الإسلام السياسى عربيًا وتداعياته.

٧ ـ مفارقات الأزمة السودانية ـ (تصعيد الضغط الأمريكى / الأوروبى على السودان).

٨ ـ فشل المشروع الأمريكى فى العراق وانعكاساته الإقليمية.

٩ـ سوريا فى دائرة الاستهداف الأمريكى / الإسرائيلى.

وفيما يلى مزيد من الإيضاح للنقاط السابقة:

## أولاً: الخصائص العامة للنظام الإقليمى العربى.. الانقسام وضعف الفاعلية

يتسم النظام الإقليمى العربى بالعديد من السمات التى تميزه عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى، من حيث سمته العروبية وترابطه الجغرافى وتعدد مؤسساته الوظيفية العاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية، ومع ذلك فهو فى حالة ضعف سياسى نتيجة تراكمات سنوات طويلة سابقة من ناحية، وبسبب غياب الإرادة الجماعية من ناحية أخرى، وهذه بدورها نتيجة لتعدد مراكز القرار العربية وتباينها إزاء الإستراتيجيات المفضل أو المفترض اتباعها لحماية المصالح العربية الجماعية، فيما يعرف بإشكالية العلاقة بين القطرية والإقليمية العربية.

ومن المتفق عليه أن النظام العربى فى اللحظة الزمنية الجارية هو فى حالة ضعف شديد وقلة حيلة وغياب للفاعلية. وبالرغم من تعالى الأصوات الرسمية وغير الرسمية لإصلاح الجامعة العربية والانخراط بالفعل فى عملية إصلاحية تدرجية منذ العام ٢٠٠٣[١]، إلا أن نتائجها لم تظهر بعد فى زيادة الدور الذى تلعبه الجامعة العربية ـ بصفتها مؤسسة النظام الإقليمى العربى ـ فى حل الأزمات العربية/ العربية، أو الأزمات العربية/ الدولية. بل يبدو أنه بعد أقل من ثلاثة أعوام قد فقدت الدول العربية رغبتها فى إصلاح الجامعة، واكتفت بما تم اتخاذه من خطوات محدودة للغاية لم تتعد إنشاء البرلمان العربى وتعديل قاعدة التصويت فى مجلس الجامعة واللذين تم إقرارهما فى قمة الجزائر مارس ٢٠٠٥، فى حين تم إرجاء ثلاثة مشروعات إصلاحية كبرى وهى إنشاء محكمة عدل عربية ومجلس أو منتدى الأمن العربى وهيئة الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة.

وقد ظهر من مجمل العملية أن الاهتمام بقضايا إصلاح النظام العربى كان اهتمامًا مؤقتًا، وراجعًا للضغوط المكثفة التى مورست على البلدان العربية فى أعقاب الغزو

الأمريكى للعراق، وكان الهدف الأكبر هو احتواء هذه الضغوط لا أكثر[٢]. وهو ما تحقق بالفعل نتيجة تصاعد الأزمة التى واجهتها الولايات المتحدة فى العراق، وفقدانها القدرة على تحويله لما كانت تأمله واشنطن من أن يكون منصة لتصدير نموذج ديموقراطى على النمط الغربى إلى باقى أجزاء المنطقة العربية، ومن ثم بروز الحاجة الأمريكية إلى دعم الدول العربية لمشروعها السياسى الإستراتيجى فى العراق، فضلاً عن أن صعود تيار الإسلام السياسى فى عدد من الحالات التى طبقت انتخابات نزيهة أو شبه نزيهة أو حتى بقيود شديدة، (حالات حماس فى فلسطين المحتلة وجماعة الإخوان المسلمين فى مصر وفوز الإسلاميين فى البحرين) أدى إلى تخفيف الضغوط السياسية على الدول العربية خشية امتداد ظاهرة التصاعد السياسى لجماعات الإسلام السياسى إلى بلدان عربية أخرى.

وقد أثارت مكاسب المعارضة الإسلامية قلق القوى الغربية، خاصة وأن صعود حركات الإسلام السياسى جاء على خلفية صراع متزايد الحدة حول مستقبل المنطقة العربية وموقعها فى النظام الدولى، وهو الصراع الذى تخوضه الولايات المتحدة ضد إيران، والذى تمثل نجاحات الحركة الإسلامية فى سياقه رصيدًا موضوعيًا مُضافًا لإيران، حتى لو لم تكن الحركات الإسلامية الرئيسة فى المنطقة تفضل هذه المحصلة أو تسعى إليها[٣].

## ثانيًا: سطوة الاختراقات الخارجية للقضايا والأزمات العربية

حين يكون النظام الإقليمى ضعيفًا وغير قادر على حماية أعضائه يصبح منطقيًا الحديث عن اختراقات خارجية من خارج بنية النظام نفسه تؤثر على أدائه وتماسكه وعلى قدرته فى نصرة قضاياه وأولوياته. ومع استمرار هذا الضعف لفترة ممتدة يصبح التدخل الخارجى أمرًا طبيعيًا وغير مستغرب، وتصبح قضايا النظام نفسه وأولوياته مرهونة بحكم هذا التدخل ودوافعه، وهو التدخل الذى يترتب عليه مصالح كبرى أو صغرى حسب الحالة يتطلب لاحقًا وضعها فى الحسبان من قبل أعضاء النظام أنفسهم.

والحق أن مسألة الاختراقات الخارجية للنظام العربى ليست مسألة حديثة أو مرتبطة وحسب بأزمة العدوان الإسرائيلى على لبنان؛ فهى تعود إلى السنوات الأولى لنشأة النظام العربى نفسه، ولكنها زادت حدة مع ضعف النظام وانكشافه الأمنى تدريجيًا. وطبيعيًا أن يبدأ الاختراق من الأطراف البعيدة عن قلب النظام، وطبيعيًا أيضًا أن يرتبط تحمل هذه

الأطراف مثل هذه الضغوط من الخارج بمدى قدرة النظام الإقليمى نفسه على توفير مظلة ردع أو حماية أو مواجهة حسب الحالة. وحين تغيب هذه المظلة تضعف قدرة أطراف النظام وتنجح الاختراقات. ويزداد الأمر سوءًا إذا وصل الاختراق إلى قلب النظام نفسه، أو إلى أحد أطرافه الكبرى. ففى هذه الحالة يصبح التساؤل عن فائدة النظام غير المحققة وضرورة تغيير أسس النظام مسألة حتمية.

وفى كثير من الأزمات التى لم ينجح فيها النظام العربى فى الرد على التهديدات وصد الاختراقات الخارجية كان يحدث رد فعل عكسى يتمثل فى نوع استيعاب لهذه التهديدات وتعديل أداء النظام وإن ببطء. ولكن مع الاعتراف بأن النظام قد فقد جزءًا من فعاليته يضاف إلى أجزاء أخرى سابقة. ويعد احتلال العراق مارس ٢٠٠٣ وهو أحد مؤسسى الجامعة العربية النكبة الأحدث فى عمر النظام العربى من حيث قدرتها على كشف هشاشة أسس الدفاع الجماعى وغياب التضامن الداخلى بين أعضاء النظام العربى، وهو الاحتلال الذى جسد تراكمات الفشل والعجز بصورة مأساوية، وفتح بدوره قضية الاختراقات الخارجية لقلب النظام العربى وليس فقط أطرافه. وفى هذا السياق تبدو عملية تصاعد النفوذ الإيرانى على أسس مذهبية ومصلحية وعملية مسألة طبيعية. فحين يحدث الفراغ القيادى فى مساحة ما، تتدافع القوى الطامحة لملء هذا الفراغ وفقًا لأهدافها الخاصة، وهو ما استغلته إيران ببراعة فائقة، إذ تمكنت من ملء الفراغ السياسى والقومى والعروبى الذى تسبب فيه الاحتلال، كما وظفت العلاقات السابقة المتمثلة فى احتضان قوى المعارضة العراقية الشيعية لمدة قاربت العشرين عامًا فى التمكن من أعصاب سياسية وأمنية عدة فى العراق المحتل، لا سيما فى الجنوب وفى المناطق التى يقطن فيها شيعة عراقيون فى العاصمة بغداد، وربطت ذلك النفوذ بالمواجهة التى تخوضها مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووى.

الحالة العراقية سواء فى حدث الاحتلال الأجنبى لبلد عربى كبير ومن قبل عجز النظام العربى عن مساعدة النظام العراقى السابق على تعديل مساراته الذاتية وتجنب الحصار والاحتلال لاحقًا، ثم الانكشاف الكامل أمام نفوذ بلد جار وقوى وطامح للعب دور مهيمن على السياسة الإقليمية فى محيطه الذاتى، وإن شكلت حالة فجة فى صراحتها وقوتها الكاشفة على عمق الأزمة فى النظام العربى وعمق تعرضه لاختراقات كبرى من أكثر من مصدر دولى وإقليمى بحيث أثرت على تماسكه الذاتى وعلى قدرته على الارتقاء الوظيفى المتدرج، فهى ليست الحالة الوحيدة فى ذلك. ففى أقصى الجنوب تبرز الحالة الصومالية والتى

بدورها تكشف عن اختراقات إثيوبية وكينية ودولية، ومن قبل منظمات جهادية عابرة للحدود، وذلك طوال ١٦ عامًا انهارت خلالها كل مؤسسات الدولة الصومالية ولم يتمكن النظام العربى طوال هذه المدة من مساعدة الصوماليين على إعادة بناء دولتهم المنهارة مرة أخرى، وكان فشله فى هذه المهمة مقدمة طبيعية لتزايد الاختراقات الخارجية فى الشأن الصومالى الداخلى وبما يتناقض مع الكثير من المصالح العربية الجماعية.

وما يصدق على الصومال يصدق جزئيًا على السودان، والذى لم ينجح فى إنهاء الحرب الأهلية فى جنوبه إلا بتدخل إفريقى ودولى عريض ولمدة عدة سنوات، وهو الآن يعانى من تدخلات جديدة فى إقليم دارفور من مصادر مختلفة، فى الوقت الذى يعجز فيه النظام العربى عن تقديم مظلة حماية سواء لاتفاقيات نيفاشا التى أنهت الحرب الأهلية فى الجنوب أو فى مساعدة السودان على تحصين قدراته الذاتية لمواجهة الاختراقات الجديدة فى دارفور.

وما يجب ذكره هنا أن واحدًا من أسس السياسة الإسرائيلية تجاه النظام العربى ككل هو تعزيز تلك الاختراقات ومساعدتها على أن تشكل ثغرات سياسية وأمنية تحول دون قدرة النظام العربى ككل على النهوض بأعبائه فى مواجهة المطامع الإسرائيلية نفسها فى فلسطين المحتلة، أو أن يشكل قوة ضغط عليها من أجل التوصل إلى تسوية تاريخية للقضية الفلسطينية. بل وتبرير التمسك بقدرات عسكرية فوق تقليدية نووية وغيرها لمواجهة ما تصفه إسرائيل بالتهديدات الإيرانية النووية وبتدخلاتها فى الشأن الفلسطينى. وهو ما كان له صدى قوى فى توسيع دائرة العدوان على لبنان، باعتبار أن ذلك جزء من مواجهة أكبر فى المنطقة ككل مع النفوذ الإيرانى والأدوات المحلية اللبنانية المرتبطة معه.

## ثالثًا: تصاعد النفوذ الإيرانى الإقليمى وزيادة حدة المواجهة مع الغرب والولايات المتحدة

على الرغم من أن أحد أهداف الحرب الأمريكية على العراق كانت تتعلق بالحد من النفوذ الإيرانى إقليميًا بل ووضعها تحت دائرة الضغط العسكرى الأمريكى من أجل تغيير نظام الجمهورية الإسلامية القائم فيها، باعتباره يمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية الإستراتيجية فى المنطقة بشقيها: ضمان تدفق النفط، وأمن إسرائيل، إلا أن نتائج الغزو ثم الاحتلال جاءت على عكس ما رغبت فيه الإدارة الأمريكية. وإحدى أبرز هذه النتائج

العكسية تمثلت فى امتداد وتوسع النفوذ الإيرانى الإقليمى ليس فقط فى العراق كما سبق القول وإنما أبعد من ذلك بكثير، مما يشكل ضغطًا على الإستراتيجية الأمريكية فى العراق وفى منطقة الخليج بالدرجة الأولى، فضلاً عما يشكله ذلك من تهديد للأمن الإسرائيلى وفق المنظور الأمريكى، وما يعنيه من ضغط وقلق متنام لدى بلدان الخليج العربية ودول عربية كبرى مثل مصر.

يمكن فهم نمو وتصاعد النفوذ الايرانى فى العراق وفى الإقليم ككل على أنه نتيجة طموح ذاتى للعب دور القوة الإقليمية الأولى فى المنطقة، ومن ثم شريكًا دبلوماسيًا وقطبًا جاذبًا للاستثمارات الخارجية لا سيما فى مجالى النفط والغاز اللذين تتمتع إيران باحتياطى كبير فى كل منهما. ناهيك عن السعى الدءوب لامتلاك برنامج نووى متكامل الأركان، لا سيما دورة تخصيب اليورانيوم كاملة، الأمر الذى يمكن البرنامج إلى التحول ما بين الأغراض السلمية والعسكرية بكل سهولة[٤].

أما بالنسبة للعراق؛ فإن إيران سعت وتسعى إلى خلق وإيجاد منطقة أكبر للتأثير والنفوذ الإيرانى ربما تكون مشابهة أو قريبة من المفهوم الروسى «المجال القريب». وتقوم وجهة نظر طهران على أن جنوب العراق ربما يكون مجالاً مناسبًا لإظهار قوة ومكانة إيران فى المنطقة. أو بمعنى آخر يتركز هدف إيران فى جنوب العراق فى ممارسة نوع من التأثير السياسى والثقافى والاقتصادى كالذى قامت به فى غرب أفغانستان منذ التسعينيات[٥]، مع ضمان ألا يتحول العراق إلى مصدر تهديد للدولة الإيرانية نفسها.

مثل هذا التوسع يثير قلق بلدان الخليج العربية لا سيما الصغيرة منها كقطر والبحرين، واللتين تشعران بالقلق من مطامع إيرانية كامنة فيهما كدول ومصادر للثروة النفطية. كما يطول القلق أيضا الدول الأخرى التى تعيش فيها مجتمعات شيعية كبيرة كما هو الحال فى شرق السعودية الغنى بالنفط والمطل على الخليج. وفى سبيل ممارسة دور إقليمى بارز لا تزال إيران ترفض مخاطبة مجلس التعاون الخليجى بوصفه منظمة تمثل دول الخليج العربية الست وإنما تتعامل مع هذه الدول فرادى. ومعروف أن إيران خلال الربع قرن الماضى قدمت الدعم للعديد من القوى والميليشيات الشيعية، وأعمال التمرد فى البحرين، العراق، الكويت، لبنان، باكستان، والمملكة العربية السعودية. وذلك استنادًا إلى فكرة محورية وهى تأسيس هوية شيعية معادية للغرب. وذلك إلى جانب مصالح جارية تتمثل فى فتح أسواق البلدان الخليجية للمنتجات الإيرانية.

ومن الناحية التاريخية، طالما نظرت إيران من الناحية الجغرافية للعراق من منظور إستراتيجى وحيوى لا سيما فى ضوء انفصالها البرى من منطقة الخليج الغنية بالبترول، وبالتالى فإن بسط سيطرتها على البر فى الجنوب العراقى يدعم نفوذها وتأثيرها من منطقة الخليج ككل. وتقوم الإستراتيجية الإيرانية فى العراق بعد الاحتلال على تحقيق هدف أساسى يتلخص فى عدم تحول العراق مرة أخرى إلى مصدر تهديد كما كان الحال فى عهد النظام السابق. وترى طهران بأن العراق تحت القيادة الشيعية سيكون أكثر أمانًا للمصالح الإيرانية استنادًا إلى مبدأ أن الدول الشيعية لا تحارب بعضها البعض، وتوظيفًا لعلاقاتها السياسية والاستخباراتية مع عناصر عراقية البعض منها إيرانى الأصل، مثل عبد العزيز الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقوات بدر، ومحمد مدرسى، وإبراهيم الجعفرى والميليشيا التابعة لهم، وجميعهم يرون أن مستقبل العراق يكمن فى أن يكون فيدراليًا تتمتع فيه الأقاليم الجنوبية بنوع من الاستقلال الذاتى بعيدًا عن هيمنة المركز، وبما يسمح لهذه الأقاليم أن تقيم علاقات قوية ومتداخلة إلى حد بعيد مع إيران استنادًا إلى وحدة المذهب.

ووفقًا لما يرصده البعض مما يجرى فى العراق يلاحظ أن زيادة النفوذ الإيرانى تمثل هاجسًا كبيرًا لدى العديد من الدول العربية المعنية بالشأن العراقى. فجريدة الحياة على سبيل المثال نشرت فى ٦/ ١٢/ ٢٠٠٤ تحقيقًا بالغ الأهمية عن جهود تشييع الجنوب ذكرت فيه أن هناك «حملة للتطهير الطائفى أدواتها الاغتيالات والخطف ومصادرة المساجد والأوقاف السنية وإدارة مؤسسات الدولة وعلى رأسها الأجهزة الأمنية على أساس مذهبى وحزبى». واللافت هنا أن الأطراف الثلاثة: شيعة العراق، وإيران، والاحتلال تواطئوا على ضرب السنة فى تلك المنطقة؛ فهناك اعتداءات متتالية ينفذها عناصر فيلق بدر ضد السنة فى مناطق متعددة منها مدينة اللطيفية جنوب العراق، وذكر شهود عيان حسب جريدة الحياة أن عناصر الفيلق كانوا يطلقون أسلحتهم على الأهالى بينما تحلق الطائرات الأمريكية كغطاء جوى لهم، ويذكر آخرون أنه يوجد فى كل محافظة جنوبية ضباط مخابرات إيرانيون، وأنهم يتولون التحقيق مع الدعاة الذين يُعتقلون من أبناء السنة، ولا يخفى تدفق أعداد هائلة من الشيعة عبر الحدود المفتوحة مع إيران لتغيير التركيبة السكانية، وذلك بالحصول على هويات مزورة وجنسيات عراقية بدعوى أنهم من العراقيين الذين نفاهم صدام إلى إيران، وحقيقة الأمر أن أغلب هؤلاء

ينتمون إلى إيران، ولكنهم يقومون بدورهم فى تغيير نسبة السكان، ومن ثم يمكنهم الرجوع إلى بلدهم بعد انتهاء الانتخابات.

تأتى هذه التطورات فى ظل تنامى القدرة العسكرية الإيرانية، حيث أضحى التصنيع المحلى لكثير من منظومات الصواريخ متعددة المديات وأنواع متطورة من الطائرات المقاتلة وأخرى بدون طيار ومعدات بحرية متنوعة، فى الوقت الذى زاد فيه الإنفاق العسكرى نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية إلى ٦٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، ليكشف مدى الطموح العسكرى الإيرانى فى منطقة الخليج وما بعدها.

فى ظل هذا التنامى للنفوذ الإيرانى إقليميًا تصاعدت المواجهة الأمريكية الغربية الإسرائيلية مع إيران إزاء برنامجها النووى، الذى تعتبره الولايات المتحدة وإسرائيل برنامجًا عسكريًا يهدف إلى تهديد أمن إسرائيل، وأنه غير مسموح لإيران امتلاك لا أسلحة نووية ولا قدرة نووية أيًا كانت. وطوال العامين الماضيين فقد اكتسبت تفاعلات الأزمة النووية الإيرانية مسحة من السخونة بعد أن تعثرت المساعى الرامية إلى تسويتها سلميًا، وبعد أن نجحت الولايات المتحدة فى إقناع الدول الكبرى بنقل الملف النووى الإيرانى من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولى مطلع العام ٢٠٠٦، وذلك تمهيدًا لفرض عقوبات دولية على إيران، مع التمسك بأن كل الخيارات متاحة على الأقل للولايات المتحدة لوقف البرنامج النووى الإيرانى أو على الأقل وقف دورة الوقود النووى فيه ووضع باقى منشآته تحت الرقابة الدولية الصارمة. وفى ظل تصاعد الحرب الكلامية التى يقودها الرئيس أحمدى نجاد ضد السياسة الإسرائيلية بوجه عام فى المنطقة يزداد تمسك واشنطن بسياسة عامة تهدف إلى الحد من نفوذ إيران سواء فى العراق أو فى بعض البلدان العربية الأخرى لا سيما سوريا ولبنان، وبما يشكل عنصرًا مهمًا فى زيادة «سخونة» البيئة السياسية فى الإقليم ككل[٦].

## رابعًا: بروز الانقسام المذهبى الطائفى كمحرك للعلاقات العربية الإقليمية ومؤثر بشدة فى الحالة اللبنانية نفسها

شكل صعود الشيعة فى العراق متغيرًا شديد الأهمية سواء لمستقبل العراق نفسه أو مستقبل الإقليم. فلقد اعتادت الدول العربية على أن يكون التيار الغالب فيها هو من

السنة، الذين يأتى منهم القادة والرؤساء والملوك. وبالرغم من وجود تجمعات شيعية كبيرة نسبيًا فى عدد من البلدان العربية لا سيما بلدان الخليج العربى، فقد كان معتادًا أن تقل الاستجابة الحكومية لمطالبهم، بل إن بعض الحكومات كانت تتبع تجاههم سياسات قاسية تصل إلى حد الإقصاء، حيث تمنعهم من العمل الحكومى فى عدد من الوزارات الحساسة، ولا تسمح بتعليم المذهب الشيعى، وكان ينظر إليهم بقدر من الشك فى ولائهم الوطنى(٧).

مع صعود شيعة العراق والتغيرات الكبرى التى جرت هناك منذ الاحتلال الأمريكى مارس ٢٠٠٣ وإلى الآن تأثر وضع الشيعة فى البلدان العربية، حيث ارتفعت أصواتهم مطالبة بحقوق المواطنة كاملة شأنهم شأن أى مواطن آخر. ولقد شكل ذلك مصدرًا للقلق لدى العديد من النخب السياسية والدينية وكذلك الأوساط الشعبية. لكن الأكثر إثارة وخطورة هنا هو ارتباط تصاعد المطالب السياسية بنزعة طائفية تقوم على تقسيم المجتمعات ما بين سنة وشيعة، وتتجاهل النظر إلى ربط هذه المطالب بإحداث انفراجات سياسية فى النظام السياسى ككل(٨).

ويلاحظ المراقب للشأن العراقى أن العملية السياسية التى جرت فى ظل الاحتلال لم تكن مصممة بدرجة من التوازن بين فئات المجتمع العراقى، وبحيث تساعد العراق على النهوض فى وقت قصير. بل أدت إلى أخطاء كبيرة وإلى فرصة تاريخية استغلتها بعض المنظمات الشيعية العراقية على نحو أخضع المؤسسات السياسية والأمنية الجديدة فى العراق إلى نفوذ شيعى صرف. أو بعبارة أخرى فقد تبلورت ظاهرة هيمنة الشيعة على الجهاز الأمنى العراقى. مما قاد إلى زيادة التوتر بين طوائف الشعب العراقى، وإلى اعتبار ما يجرى فى العراق هو نوع من تصفية الحسابات التاريخية بين السنة والشيعة هناك، وليس عملية إعادة بناء نظام سياسى جديد يخلو من المظالم التاريخية.

ولقد أدى الصعود الشيعى فى العراق إلى إثارة جدل فكرى وسياسى ودينى على نحو فريد، استعاد فيه البعض الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة التى يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام. وهكذا بدت هذه الخلافات المذهبية القديمة التى لم يستطع السابقون من المسلمين أن يحلوها أنها تحدد مصير العلاقات بين السنة والشيعة فى العصر الحديث. بل يمكن أن تثير تداعيات مذهبية خطيرة تؤثر على وحدة المجتمعات فى العديد من البلدان العربية والإسلامية، وربما تقود إلى حالات عنف كتلك التى تجرى داخل العراق نفسه.

وهنا تبرز الحالة العراقية وكأنها تدفع إلى أربعة مخاوف كبرى وهى: الخوف من التسلط والانتقام داخل العراق نفسه، والخوف من سطوة الدولة الإيرانية الشيعية على غيرها من البلدان المجاورة، والخوف من اندلاع حرب أهلية عراقية قد تمتد نتائجها المدمرة إلى عدد من دول الجوار، والخوف من تقسيم العراق وإلحاق بعض دويلاته إلى دول أخرى فى المنطقة وبما يخل من التوازن العام فى المنطقة.

إن الخوف من التمدد الإيرانى يمثل عاملاً مهمّا من مصادر القلق الذى يعبر عنه مثقفون سنة، يرون أن إيران تبذل جهداً كبيراً فى التمدد والانتشار فى كل مكان من أرجاء العالم الإسلامى، فهذه فرصة ذهبية فى تاريخهم عليهم أن يستغلوها وذلك لسببين: فالعالم الإسلامى ـ والعربى منه بخاصة ـ يمر بحالة من الضعف قد لا تتكرر، وهم يمرون بحالة قوة نسبية يريدون الحفاظ عليها وتعزيزها؛ ولذلك يعملون على اقتحام معاقل أهل السنة كما هو الحال فى مصر والشام. وإن نظرة إيران تجاه مصر محكومة بأمرين وهما: إدراكهم لثقلها وأهميتها السياسية والدينية، وحنينهم الذى لا يزال يعاودهم إليها منذ أن استطاع الناصر صلاح الدين تطهيرها من النفوذ الفاطمى؛ وهذا ما دفع بعض المحللين وشيوخ كبار مثل الشيخ يوسف القرضاوى إلى التحذير من موجة تشييع فى مصر تكون إيران وراءها. وأن هذا يخالف التفاهم العرفى بين السنة والشيعة بأن لا يقوم أى طرف بالدعوة إلى مذهبه فى بلد الطرف الآخر حتى لا تحدث مواجهات تضر بوحدة المسلمين على المستوى العالمى.

هذا الجدل السياسى والفكرى العام له تداعياته على المواقف السياسية العربية. وقد ظهر القلق العربى الرسمى من الصعود الشيعى المرتبط بزيادة مساحة النفوذ الإيرانى فى تصريحات قادة الأردن ومصر والسعودية، وهى الدول العربية السنية التى تقود السياسة العربية بوجه عام. وقد شملت هذه التصريحات التحذير من مغبة نشأة هلال شيعى يؤدى إلى حروب مذهبية وتوترات بين السنة و الشيعة فى العراق وفى بلدان عربية أخرى. والتحذير من تقسيم العراق، وأن يكون ولاء شيعة العراق لإيران أكثر من ولائهم لوطنهم. والتحذير من تمدد النفوذ الإيرانى على نحو يؤثر سلبًا على عروبة العراق. ووفقًا لكلمات الملك عبد الله ملك الأردن؛ فإن نشأة هلال شيعى جديد، يمتد من طهران وبغداد إلى لبنان وسوريا سيؤدى إلى خلل فى التوازن بين المجتمعين السنى والشيعى، وستكون له آثار سلبية على المصالح الأمريكية وحلفائها فى المنطقة. وأنه فى حالة نشوء

دولة إسلامية فى العراق، فعلى الجميع الاستعداد لمجموعة جديدة من المشاكل والتحديات التى لن تنحصر فى الحدود العراقية، وإنما ستمتد إلى دول الجوار لا سيما البلدان الخليجية التى بها تجمعات شيعية.

وفى هذا الإطار جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى ٦/ ١/ ٢٠٠٤؛ حيث قال: «إن تقسيم العراق هو تهديد مباشر لأمننا وأمن دول الجوار» معتبرًا أن أى نظام عراقى مبنى على أسس عرقية أو مذهبية لا يساعد على استقرار البلاد ووحدتها.

ولا شك أن ظهور الطائفية له انعكاساته السلبية على وحدة وتماسك المجتمعات الخليجية، ففى دولة الكويت يعد أى توتر طائفى تهديدًا لأمنها القومى بالنظر لصغر حجم الدولة ووجود خلل فى تركيبتها السكانية، نتيجة ارتفاع حجم العمالة الآسيوية وانقسام البلاد بين تيارين (إسلامى وليبرالى)، ووجود طائفتين إحداهما سنية والأخرى شيعية.

أما السياسى الإستراتيجى فيتعلق أساسًا بقضية الدور الإيرانى واتساع تأثيره فى قضايا المنطقة بما يمثل خصمًا أو إرباكًا لأدوار القوى الرئيسة فى الإقليم التى اعتادت لفترة سابقة أن تؤثر فى حركة الإقليم على نحو أو آخر.

وفى هذا السياق المتوتر الذى امتزج فيه البعد الدينى المذهبى مع البعد السياسى الإستراتيجى يلاحظ الباحث أن الإدراك العربى الرسمى العام انطلق من افتراضين متكاملين، وهما أن إيران بما أنها دولة شيعية كبرى ولكنها محاطة بدول سنية أو مختلطة فقد سعت إلى استغلال الأوضاع الجديدة فى العراق لكى تمد نفوذها المذهبى وبحيث تصبح دولة قائدة بالمعايير المذهبية والحامية لكل الشيعة فى العالم والذين يقدر عددهم بحوالى ١١٥ مليون نسمة. أما الافتراض الثانى فهو أن إيران قد انتقلت من حالة تصدير الثورة التى حكمت تحركها الخارجى بعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخومينى نهاية السبعينيات من القرن الماضى إلى تصدير المذهب الشيعى إلى المجتمعات السنية العربية.

وكلا الافتراضين يعنيان أن هناك تغييرًا جوهريًا فى بنية السياسة الإقليمية ساعد إيران على مد نفوذها إلى أبعد من مجالها الحيوى الطبيعى، وأنها بذلك قد تستغل أو توظف المنظمات أو التجمعات الشيعية الموجودة فى البلدان العربية للقيام بأعمال أو تحركات من شأنها أن تؤثر على أمن واستقرار وتماسك هذه البلدان. وقد بدا هذا الأمر جليًا بعد قيام

حزب الله اللبنانى بأسر الجنديين فى الثانى من يوليو ٢٠٠٦ وما تبعه من عدوان إسرائيلى واسع المدى على لبنان؛ حيث اعتبرت دول عربية أساسية أن خطوة الحزب اللبنانى إما بدافع مباشر من إيران وإما خدمة لها بهدف تقليل الضغوط الدولية على برنامجها النووى. وفى كلا الحالتين فهى مغامرة لا تفيد المصالح العربية وإنما تفيد السياسات الإيرانية[٩].

## خامسًا: جمود عملية السلام العربية الإسرائيلية

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ وتكاد عملية التسوية السياسية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى تكون متوقفة تمامًا، ورغم كل الجهود الدبلوماسية التى بذلت وشاركت فيها أطراف عربية وأوروبية ودولية ومساع لدى الإدارة الأمريكية لكى تقوم بالتزامها من أجل تسوية القضية الفلسطينية وفقًا لما يعرف برؤية الرئيس بوش القاضية بإقامة دولتين إسرائيل وفلسطين متجاورتين تعيشان فى سلام، فإن لا شىء جدى يمكن اعتباره قد تم البدء فيه على هذا الصعيد. وقد تركزت التحركات التى بدأ بها رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شارون من أجل الانسحاب الأحادى من غزة دون تشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أنها غير مؤهلة لأن تكون شريكًا لإسرائيل لتضع القضية الفلسطينية برمتها على مسار جديد. وجاءت التطورات اللاحقة لتدل على أن إسرائيل وبمباركة من الولايات المتحدة ليست معنية بحل سياسى للقضية الفلسطينية بقدر ما هى معنية بإنهاك الفلسطينيين وتخفيض سقف توقعاتهم الوطنية من أى حل سياسى مرتقب مستقبلاً والضغط عليهم تحت ذريعة إجراء إصلاحات جذرية فى النظام السياسى الفلسطينى، وهو الأمر الذى لم يختلف سواء أثناء وجود الرئيس عرفات أو بعد رحيله، كما كانت معنية أيضا بتمرير حلول فردية ليست نتيجة مفاوضات مع الطرف الفلسطينى[١٠].

وقد ساهم فوز حركة حماس بالانتخابات البرلمانية الفلسطينية وتشكيلها الحكومة لاحقًا بعد الفشل فى تشكيل حكومة وحدة وطنية فى إعادة بلورة النظام السياسى الفلسطينى، وكذلك فى تغيير الأولويات الأمريكية والإسرائيلية بحيث جاء فى مقدمتها محاصرة الشعب الفلسطينى وعزله سياسيا ومعاقبته على اختياره السياسى، ومن هنا جاءت شروط اللجنة الرباعية على السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومتها بقيادة حماس (اعتراف بإسرائيل ونبذ كل أشكال المقاومة والالتزام بالاتفاقيات السابقة بين السلطة وإسرائيل) لتشكل فرصة

تاريخية لإسرائيل والولايات المتحدة للتنصل من التزاماتهما تجاه عملية التسوية السياسية. ومن ثم تأكد جمود الجهود الدولية فى هذا السياق، وتأكد للشعب الفلسطينى أن الدور الأمريكى غير معنى بالمرة بأى حق مشروع له، بل كل ما يهمه هو أمن إسرائيل وهيمنتها على القضية الفلسطينية[١١].

مثل هذا الوضوح فى الأهداف الإسرائيلية وفى التردد الأمريكى فى إعادة الحيوية للمفاوضات وفقًا لخطة خريطة الطريق، وغياب التأثير الأوروبى والروسى[١٢]، كان يقابله ضعف هيكلى فى الأداء الفلسطينى وانقسام سياسى حاد بين الرئاسة الفلسطينية من جانب والحكومة التى تقودها حماس من جانب آخر. ولا شك فى أن الوضع الفلسطينى العام يتسم بكثرة الشروخ فى جدار الوحدة الوطنية، فمظاهر الانفلات الأمنى الفلسطينى، والموروثة أصلاً من زمن فتح حين كانت فى السلطة وحدها دون منازع لمدة ١٢ عامًا متواصلة، تعد مؤشرًا قويًا على أن الوضع الفلسطينى فقد البوصلة السياسية بالفعل. والبوصلة هنا مرتبطة تاريخيًا بالتوحد الداخلى والتركيز على هدف التحرير والاستقلال واستعادة الحقوق المشروعة. أما الهدف الأسمى لكل فريق فلسطينى فقد بات محصورًا فيمن يحكم ويتحكم فى الوضع الفلسطينى ليس لرفع قدراته فى الصمود، وإنما من أجل استنزافه وتشتيته بعيدًا عن الهدف المصيرى فى الحرية والاستقلال.

ووفقًا لحركة الأحداث منذ أن تولت حماس الحكومة وفق برنامج خاص بها يتصادم فى عناصره الأساسية مع برنامج الرئيس محمود عباس ومن ورائه فتح، وهناك عملية حصار متبادلة يقوم بها كل طرف تجاه الآخر. والتقييم العام الذى يحرك حماس هو أنها تخضع للحصار المالى والسياسى ليس فقط بفعل ضغوط أمريكية وإسرائيلية، بل أيضا بمشاركة ولن نقول بتواطؤ من إخوة فلسطينيين فقدوا السلطة نتيجة الانتخابات[١٣]. وهو التقييم الذى يفسر بعض قراراتها التى تنطوى على جرأة ومخاطرة معًا، كإنشاء قوة مساندة لفرض الأمن، وكبديل لعدم انصياع قوات الشرطة ـ التى تدين بالولاء للرئيس عباس ولفتح ـ لتعليمات وزير الداخلية سعيد صيام[١٤].

والرؤيتان الفلسطينيتان الرئيستان على هذا النحو متباعدتان وتؤسسان لنوع من العلاقة الصفرية؛ ففتح ترغب بشدة فى انهيار حكومة حماس، والتى ترى بدورها أن إسقاطها على هذا النحو المصطنع سيؤدى إلى سقوط السلطة الوطنية الفلسطينية ككل، وسيُدخل الأراضى الفلسطينية مرحلة فوضى عارمة.

## سادسًا: صعود الإسلام السياسى عربيًا وتداعياته

شكلت نتائج بعض الانتخابات العربية التى جرت قبل العدوان الإسرائيلى على لبنان بحوالى العام بيئة سياسية عربية وإقليمية جديدة لم تكن مألوفة من قبل، لا سيما فى ظل الضغوط الدولية والأمريكية خصوصًا من أجل إصلاح النظم العربية والاتجاه نحو الديموقراطية وحرية ونزاهة الانتخابات. فقد جرى عدد من أهم الانتخابات العربية سواء البلدية أو التشريعية أو الرئاسية، وفى النوعين الأولين برز الإسلاميون باعتبارهم قوة شعبية ذات جذور بين الناس لأسباب شتى، منها عامل الدين الإسلامى والابتعاد عن السلطة فى الفترة الماضية بما يعنيه عدم التلوث المباشر بالفساد السياسى والمالى، والالتصاق بالجماهير الشعبية عبر الخدمات والمنظمات غير الحكومية ذات الأدوار التنموية والاجتماعية البارزة، فضلاً عن حمل مشروع سياسى وفكرى يجبر أصحابه على دفع فاتورة عالية جدًا سواء كان البلد فى حالة طبيعية أو فى حال احتلال ومواجهة مع قوة أجنبية عاتية[١٥].

هذه العوامل مجتمعة بدت متوحدة فى حالة فلسطين المحتلة وانتخاباتها البلدية التى فازت فيها حركة حماس فى مراحلها الأربعة بنسب تراوحت بين ٤٥ ٪ و٦٠٪ فى مواجهة قوة السلطة الوطنية وحركة فتح، كما قد تتواجد بصورة جزئية كما هو الحال فى الانتخابات البرلمانية المصرية التى جرت فى نوفمبر ٢٠٠٥ وحققت فيها حركة الإخوان المسلمين نسبة فوز ٢٠٪ من إجمالى مقاعد مجلس الشعب المصرى رغم كل الظروف المعاكسة قبل الانتخابات وأثنائها. ويظل هناك نكهة خاصة لفوز من وصفوا بالإسلاميين المعتدلين فى الانتخابات البلدية السعودية التى جرت لأول مرة فى تاريخ المملكة على ثلاث مراحل لانتخاب نصف عدد أعضاء المجالس البلدية، على أن يتم تعيين النصف الآخر بأمر ملكى. فهؤلاء الإسلاميون المعتدلون فازوا لأنهم يعبرون عن رؤية إصلاحية معتدلة فى مواجهة تيارين آخرين، أولهما وصفوا بأنهم إسلاميون متشددون بالمعايير السعودية، وثانيهما الليبراليون السعوديون الذين لم يفوزوا بأى مقعد.

والمرجح فى هذا السياق، وكما تشير تجربتا فلسطين ومصر أن جانبًا مهمًا من الذين صوتوا إلى جانب حركة حماس الفلسطينية أو جماعة الإخوان المصرية المحظورة قانونًا كان أقرب إلى رسالة احتجاج قوية ضد سطوة الحزب الحاكم وترهله وابتعاده عن مصالح جموع الناس لا سيما البسطاء والفئات الاجتماعية الضعيفة. وبالمقابل؛ فإن تأييدهم لهذه

الحركات الإسلامية يعود إلى النظر إليها باعتبارها تقدم بديلاً أكثر قابلية من وجهة نظر المواطن العادى لأن يكون بعيداً عن الفساد وعن الانتهازية السياسية وأكثر دراية بظروف الفئات المهضومة حقوقها، وفى الحالين أيضًا نوع من تقدير التضحيات الكبيرة التى قدمتها هذه الحركات سواء فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى الغاشم أو فى مواجهة تعنت السلطة فى منح شرعية قانونية للجماعة رغم كل المؤشرات التى تؤكد حضورها فى المجتمع.

تقدير الروح النضالية والتضحيات للجماعة الإسلامية يبدو أكثر فى الالتفاف الجماهيرى حول حزب الله وحركة أمل فى لبنان بتشكيلهما تحالف انتخابى حصد كل مقاعد الجنوب اللبنانى المقدر بـ٢٣ مقعداً فى الجولة الثانية التى جرت فى يونيو ٢٠٠٥. وبالرغم من أن النتائج كانت متوقعة على هذا النحو، فقد مثلت فى حينها نوعًا من التمسك بخيار المقاومة واستمرار دورها وعدم التخلى عن سلاح حزب الله لا سيما فى ظل الظروف التى يمر بها بعد اغتيال رفيق الحريرى، وما تبعها من تدخلات دولية شتى، والخروج العسكرى السورى من كل أرض لبنان. كما عكست أيضًا تأييداً لإستراتيجية حزب الله فى تعاطيه مع الشأن اللبنانى من خلال رفع شعار «لبنان أولاً» والتمسك بالوفاق الوطنى اللبنانى باعتباره العاصم للبلاد من الوقوع فى براثن فتنة طائفية ضروس أو حرب أهلية[١٦].

تجلى معنى الرفض الذى حمله تأييد قائمة حزب الله وحركة أمل على أنه رفض للتدخل الأمريكى فى الشأن اللبنانى والاعتراف بفضل سوريا فى دعم المقاومة فى سنوات سابقة، وهو ما يماثل ويساوى معنى الرفض الذى يحمله فوز الإسلاميين فى فلسطين ومصر تجاه المشروعات الأجنبية لما يعرف بالإصلاح، وخاصة المشروعات والرؤى الأمريكية التى طرحت فى العامين الماضيين باعتبارهما المسار الوحيد لتخليص شعوب المنطقة من تخلفها ولا ديموقراطيتها. فتمسك ٤٠٪ من الناخبين مثلاً فى فلسطين المحتلة و٢٠٪ من الناخبين المصريين بتوجهات إسلامية تؤكد على خصوصية وحماية القيم الذاتية نظر إليه كرسالة للولايات المتحدة بأن مشروعها لدمقرطة المنطقة لا يعنى بالضرورة الانبهار بمقولات الفئات الداعمة للمشروعات الأمريكية أيّا كانت الصفة أو اللقب الذى تضفيه على نفسها. وربما مثلت النتيجة على هذا النحو رسالة بأن المجتمعات العربية لها صيرورتها الخاصة سواء فى ظل تطور ديموقراطى أو ما قبل ديموقراطى، وأن هذه الصيرورة تقوم على التمسك بالدين كحقيقة كبرى من حقائق الحياة العربية، وأن التيار الإسلامى العام فى البلدان

العربية يميل إلى الاعتدال والتمسك بالقانون وممارسة العملية الديموقراطية والارتباط بالناس، وأن حضورهم السياسى تحت مظلة الشرعية والقانون يدفع الآخرين إلى إعادة النظر فى أوضاعهم والبحث فى إصلاح علاقتهم مع الناس، الذين يظل فى يدهم القرار بالاختيار أو بالرفض.

هذه الدلالات وغيرها مثلت أيضًا متغيرًا كبيرًا فى البيئة السياسية العربية والإقليمية بوجه عام، لعب دورًا فى إعادة تغيير التوجهات الأمريكية ناحية الضغط المكثف على النظم العربية من أجل إجراء إصلاحات وتغييرات سياسية جذرية أو شبه جذرية، إذ بدت المفارقة أن الديموقراطية والانتخابات الحرة يمكن أن تقود إلى نتائج تضر بالإستراتيجية الأمريكية نفسها التى لا يعنيها الحريات العربية بقدر ما يعنيها أمن إسرائيل وعدم صعود قوى سياسية تحمل رؤى سياسية وفكرية تتعارض مع ما ترغب فيه الولايات المتحدة، ومن هنا وضح للمجتمعات العربية أن المطالب الأمريكية من أجل الديموقراطية ليست سوى وسيلة ضغط على النظم العربية من أجل التكيف أكثر وأكثر مع المطالب الأمريكية الأخرى. وهو ما بدا فى السلوك الأمريكى العدوانى تجاه الشعب الفلسطينى الذى اختار حماس فى الانتخابات التشريعية على نحو ما سبق ذكره.

## سابعًا: مفارقات الأزمة السودانية
## (تصعيد الضغط الأمريكى/ الأوروبى على السودان)

شكل اتفاق نيفاشا الموقّع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى ٩ يناير ٢٠٠٥ بالعاصمة الكينية نيروبى تطورًا مهمًا من زاويتين، **الأولى**: إنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، **والثانية**: بداية تغيير بنية النظام السياسى السودانى. ومع البدء فى تنفيذ بنود الاتفاقية كان المتوقع أن تتجه الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها مع الحكومة السودانية فى شكلها الجديد، وذلك حسب الوعود التى قدمت للسودان قبل توقيع اتفاق نيفاشا، غير أن ما جرى على أرض الواقع اختلف جذريًا. فالتوجهات الأمريكية إزاء السودان ومن ورائها التوجهات الأوروبية لم تتغير كثيرًا من حيث حدتها ومن حيث التردد فى تحسين العلاقات وتقديم الأموال التى وُعد بها السودان للمساهمة فى حسن تطبيق الاتفاق وتحسين البنية الأساسية فى الجنوب. وقد تم تبرير ذلك باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان فى إقليم غرب السودان دارفور التى أخذت الدوائر الغربية فى إلقاء الضوء عليها

باعتبارها تصل إلى حد تورط الحكومة وميليشيات عربية تابعة لها أو تحصل منها على الدعم والتغطية السياسية والأمنية للقيام بمذابح جماعية وتطهير عرقى وإبادة جماعية ضد قبائل من أصل إفريقى تعيش فى الإقليم[١٧].

وفى ضوء هذا التصوير الدولى الدرامى للمواجهات التى كانت تحصل بالفعل بين حركات معارضة محلية وبين القوات النظامية السودانية التابعة للحكومة، والذى لعبت فيه منظمات الإغاثة الإنسانية دوراً كبيراً بدا السودان معه تحت ضغط سياسى كبير، لا سيما وقد أخذ مجلس الأمن الدولى على عاتقه النظر فى هذه المواجهات باعتبارها مأساة إنسانية كبيرة يجب أن تتحمل مسئوليتها حكومة الخرطوم بما فى ذلك توقيع عقوبات عليها ومحاكمة من يثبت تورطهم، فيما اعتبر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، محاكمة دولية وفق قانون دولى خاص.

وهنا بدت المفارقة الأكبر، فالسودان الذى كان يأمل فى مساندة دولية كبيرة بعد إنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، أخذ يواجه اتهامات عديدة واحتمالات أكبر بالوقوع تحت طائلة العقوبات الدولية بسبب ما يجرى فى دارفور. وهو ما واجهته حكومة الخرطوم بنوعين من التحرك السياسى والأمنى، الأول التعامل الإيجابى مع الجهود الإفريقية الساعية إلى حل سلمى لأزمة إقليم دارفور عبر الدخول فى مفاوضات مع حركتى التمرد الرئيستين فى الإقليم وهما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. وهى المفاوضات التى استمرت قرابة عام ونصف وانتهت بتوقيع اتفاق أبوجا مع أحد فصائل التمرد وهو فصيل منى أركو مناوى، وذلك فى ٥ مايو ٢٠٠٦، فى حين استمرت الفصائل الأخرى رافضة الاتفاق باعتباره لا يحقق لها مطالبها سواء فى نزع سلاح الجنجويد المتهمة بأنها وراء انتهاكات حقوق الإنسان، أو توحيد الإقليم، أو التعويضات الفردية والجماعية، أو التمثيل العادل لأبناء الإقليم فى السلطة المركزية[١٨].

أما التحرك الأمنى فتمثل فى اتخاذ عدة إجراءات للسيطرة على الأوضاع الإنسانية فى الإقليم، ولكن قلة الموارد بالإضافة إلى التدخلات الخارجية والدعم الذى تحصل عليه حركات التمرد الرافضة للاتفاق لم تساعد كثيرا على تحسين الأوضاع الأمنية فى الإقليم.

وفيما قبل اندلاع العدوان الإسرائيلى على لبنان مباشرة شهد مجلس الأمن حركة محمومة من أجل إصدار قرار دولى يفرض نشر قوات دولية فى دارفور، مع تخويل هذه

القوات صلاحيات واسعة أمنيًا وقضائيًا، وهو ما تم بالفعل فى موازاة العمليات العدوانية الإسرائيلية على لبنان؛ حيث صدر القرار الدولى ١٧٠٦ فى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦ متضمنا نشر قوات حفظ سلام دولية فى حدود ٢٠ ألفًا، وهو ما رفضه السودان واعتبره نوعًا من الاحتلال المرفوض للبلاد. وجاء الرفض الحكومى للقرار لأنه ببساطة يضع البلاد تحت وصاية دولية غير مبررة، وهو ما تنطوى عليه المادة الثامنة من القرار التى تفوض القوات الدولية مراقبة القضاء والشرطة فى كل السودان، وليس فقط فى دارفور، وتعطيها الحق فى استخدام القوة المسلحة ضد المتمردين والقوات الحكومية على السواء إذا قررت أن ذلك سوف يخدم الوضع الإنسانى فى الإقليم. وهو مرفوض أيضًا لأن القوات الدولية وأيًا كان دورها سيكون من الصعب التكهن باليوم الذى ستعود فيه إلى بلادها، وهو ما يعنى خروج الإقليم من دائرة السيادة السودانية إلى أجل غير معلوم، وثالثًا فهناك تخوف حقيقى من أن يكون نشر هذه القوات الدولية مقدمة لعزل الإقليم عن باقى مناطق السودان، ومن ثم تغذية أفكار انفصالية على نحو ما بين أبنائه.

ما يهمنا هنا أن استمرار الضغط الأمريكى الأوروبى على السودان شكل بدوره عنصرًا مهمًا فى البيئة العامة للإقليم وقوامه أن الولايات المتحدة غير جادة فى نشر الاستقرار فى هذا البلد العربى الكبير الذى يمثل جسرًا بين النظام العربى وإفريقيا على الصعيدين الجغرافى والحضارى، وأن النزعة العدوانية الأمريكية والمصحوبة بنزعة أوروبية مماثلة تستهدف كل ما هو إسلامى فى المنطقة، هذا إذا نظرنا للحكومة السودانية حتى فى ظل تطبيق اتفاق نيفاشا باعتبارها تحمل توجهًا سياسيًا مرتبط بمضمون دينى إسلامى على نحو ما.

## ثامنًا: فشل المشروع الأمريكى فى العراق وانعكاساته الإقليمية

منذ الأيام الأولى لغزو الولايات المتحدة للعراق بدت ملامح فشل المشروع الأمريكى فيه، والذى تمحور حول فكرة مثالية وهى تحويله إلى نموذج ديموقراطى يمثل منصة للتغيير الجذرى فى المنطقة[١٩]. وقد أخذت ملامح الفشل هذه فى الوضوح رويدًا رويدًا مع مرور الوقت، خاصة وأنه عدوان تم خارج كل الأطر الشرعية والدولية مما أعطى زخمًا وقوة لكل عمليات المقاومة سواء السياسية أو العسكرية[٢٠]. وقد عبرت عن هذا الفشل حقيقتان بارزتان، **الأولى**: تصاعد عمليات العنف فى العراق بكل أشكاله ومستوياته، وهو ما بدا

فى تصاعد عمليات جماعات المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال، وعمليات المنظمات المحسوبة على التيار الجهادى والمسماة عراقيًا بالجماعات التكفيرية، وعنف الميليشيات المحسوبة على الشيعة ضد السنة وأخرى محسوبة على السنة ضد الشيعة، مما وضع البلاد على حافة حرب أهلية واسعة المدى.

**والثانية**: تعثر العملية السياسية وعدم قدرتها على استقطاب كل فصائل المجتمع العراقى. وبدلاً من أن يصبح العراق واحة ديموقراطية تحول إلى بؤرة تفرز الطائفية والعرقية والانقسامات المجتمعية والفساد الإدارى والسياسى على نحو واسع غير قابل للسيطرة، كما تحول النظام السياسى الجارى تشكيله إلى أداة قمع وتصفية حسابات تاريخية بين عناصر الشعب العراقى.

وكلا الأمرين ساهما فى إبراز الفشل الأمريكى على نحو جلى، مما قاد إلى حيرة فى القرارات وتضارب فى المواقف، وهو ما بدا فى الفترة السابقة مباشرة للعدوان الإسرائيلى على لبنان؛ إذ بدت الحيرة الأمريكية فى أكثر من موقف بداية من الطريقة المناسبة للسيطرة على التدهور الأمنى فى العراق، ومروراً بتعقيدات الملف النووى الإيرانى الذى أحيل إلى مجلس الأمن فى الثامن من مارس ٢٠٠٦، فى الوقت نفسه الذى تصر فيه واشنطن على أن كل الخيارات موجودة، إذا ما قررت التعامل منفردة مع هذا الملف المثير، وهى إشارة معروفة وتعنى أن الحرب بديل ممكن.

وكانت وثيقة الأمن القومى الأمريكى المعلنة فى ١٦ مارس ٢٠٠٦ قد أعادت تذكير العالم بأن الولايات المتحدة لم تتخل عن إستراتيجية الحرب الوقائية ضد أعدائها المحتملين، وبأن إيران هى العدو الأول للمصالح الأمريكية والإسرائيلية فى الشرق الأوسط وفى العالم ككل، وأن المواجهة معها أمر لا مفر منه حسب تعبيرات ستيف هادلى مستشار الأمن القومى للرئيس بوش. وبما يوضح أن التيار الأساسى فى الرؤية الأمريكية تجاه إيران هو تيار عدوانى وهجومى ولا يستبعد أبدًا المواجهة المباشرة سواء شاركت فيها أطراف دولية أخرى أم اقتصر الأمر على التحرك الأمريكى المنفرد وحسب نظرية الحرب الاستباقية.

وفى مقابل هذه الإشارات والمواقف التصعيدية الأمريكية، حرص الساسة الإيرانيون فى الفترة نفسها على التذكير بالدور الذى تقوم به بلادهم فى مجال إنتاج الطاقة العالمية، وأن العالم لا يمكنه المغامرة بحرب ضد إيران والتضحية بحجم الإنتاج النفطى الإيرانى

الذى يقترب من ٢٠٪ من حجم إنتاج دول الأوبك المصدرة للنفط. فضلاً عن أن موقع إيران وقدرتها على التحكم فى مضيق هرمز يعنى أنها تستطيع أن تدمر حركة الاقتصاد العالمى فى زمن قياسى إذا ما تعرضت لهجوم أمريكى عسكرى مباغت. وفى بعض الإشارات التحذيرية يمكن لإيران أن تغلق المضيق، ومن ثم يحرم العالم بأسره من نفط دول خليجية أخرى كالبحرين وقطر والسعودية والكويت والعراق نفسه. وليس هناك شك فى أن العسكريين الإيرانيين يعتبرون الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق بمثابة هدف مشروع إذا تعرضت بلادهم لعمل عسكرى أمريكى مجنون.

وبالطبع؛ فإن الإشارات الواردة من طهران والتى تحمل الكثير من التضارب المقصود والغموض بشأن نوعية الرد الإيرانى إزاء أى عمل عدوانى أمريكى أو إسرائيلى، توضح أن السياسة الإيرانية تمارس إستراتيجية بث القلق حول نوعية الرد الذى قد تقوم به، وهو ما يدخل فى باب الردع والإقناع غير المباشر للطرف الآخر بألا يخوض تلك التجربة لأن ثمنها سيكون وبالاً كبيراً عليه وعلى المنطقة بأسرها. ونظراً لأن إيران تمتلك بالفعل قوة عسكرية وصاروخية كبيرة، فإن إشاراتها حول رد عسكرى كبير تكتسب قدراً مناسباً من المصداقية.

## تاسعاً: سوريا فى دائرة الاستهداف الأمريكى / الإسرائيلى

ارتبط الفشل الأمريكى فى العراق بتصاعد الأزمة بينها وبين إيران من جهة، وتصاعد الضغط الأمريكى على القوى التى تعد حليفة لها من ناحية أخرى، وهنا تبرز سوريا كما يبرز حزب الله اللبنانى باعتباره قطباً شيعياً لبنانياً ولكنه يمثل أحد وجوه النفوذ الإيرانى الإقليمى، كما أن الأولى تعد أحد أهم حلفاء إيران والمتهمة أيضاً أمريكياً بأنها وراء تصاعد العنف والإرهاب فى العراق من ناحية، ووراء تعثر الاستقرار فى الأراضى الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى، وذلك عبر وقوفها ودعمها للمنظمات الفلسطينية الجهادية والتى لم تتنازل عن حقها فى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلى.

واستناداً لهذا الموقف الأمريكى والإسرائيلى العام المناهض لسوريا[٢١]، كان الحديث عن عزلها إقليمياً وتعرضها لعقوبات أمريكية وربما دولية أمراً معتاداً ومتكرراً، فضلاً عن رفض أمريكى صارم لأية جهود أو مساع أو أفكار تطالب بإدماج سوريا فى السياسات

الإقليمية من خلال العودة إلى طاولة التفاوض بينها وبين إسرائيل . وفى السياق نفسه ومع تصاعد الأزمة الداخلية اللبنانية كان الحديث عن دور سورى تخريبى أمنيًا وسياسيًا مدخلاً رئيسًا فى توجيه الاتهامات لسوريا بأنها وراء الأزمات الهيكلية التى يشهدها لبنان حتى بعد انسحابها عسكريا فى أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ ، وقد ساعد انقسام لبنان إلى فريقين عريضين، **أحدهما** : يناهض سوريا بكل قوة ويتهمها بأنها السبب الأساسى فى أزمة لبنان، **والثانى** : يرى أن سوريا ذات أياد بيضاء على الأمن والسيادة اللبنانية، ساعد هذا الانقسام فى تحول لبنان إلى ساحة أخرى لتصفية الحسابات الإقليمية الدولية . وهو ما أبرزته وقائع الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦ سياسيًا وعسكريًا .

* * *